البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

أبرز النقاط الواردة في

استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥)

الصادرة عن البنك المركزي المصري

المحتويات

المقدمة	1
تعريف الشمول المالي	2
الشمول المالي في استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"	2
الإطار العام لاستراتيجية الشمول المالي	3
المنهجية المتبعة في صياغة الاستراتيجية	3
المسح الميداني للخدمات المالية على جانب الطلب (سبتمبر – ديسمبر ٢٠٢٠)	4
تطور أرقام الشمول المالي على جانب العرض	5

المقدمة

استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥) الصادرة عن البنك المركزي المصري هي أول تقرير يصدره البنك يستعرض السبل العلمية التي اتخذها لقياس مستوى الشمول المالي في مصر من حيث الإتاحة والاستخدام وجودة الخدمات المالية في إطار وضع أهداف ورؤية واضحة لإعداد وتصميم استراتيجية الشمول المالي وتحديد أولويات التنفيذ.

يشمل التقرير المنهجية المتبعة في إعداد المسح الميداني للخدمات المالية على عينة ممثلة للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (القطاع الرسمي وغير الرسمي)، والذي نُفذ خلال الفترة من سبتمبر – ديسمبر ٢٠٢٠ بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبدعم فني من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وذلك بهدف الوقوف على الخدمات المالية المقدمة والمستخدمة من قبل الأفراد والمشروعات وكذلك التعرف على معوقات الحصول على الخدمات المالية بهدف صياغة سياسات الشمول المالي بناء على أساس علمي وتحفيز الادخار والتمويل لدعم التنمية الاقتصادية وكذلك زيادة قدرة المواطنين على مواجهة التحديات الاقتصادية.

ونظراً لتعدد الأطراف المعنية بتحقيق الشمول المالي على مستوى الدولة ولأهمية التنسيق بينها للوصول إلى الأهداف المرجوة، أنشأ البنك المركزي اللجنة الخارجية لبيانات الشمول المالي[1] في فبراير ٢٠١٩، بهدف الاتفاق على المؤشرات الرئيسية لقياس الشمول المالي وذلك وفقاً للمؤشرات الدولية الصادرة عن كل من مجموعة العشرين (G20) والتحالف الدولي للشمول المالي(AFI) بالإضافة إلى المشاركة في إعداد المسح الميداني للخدمات المالية للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

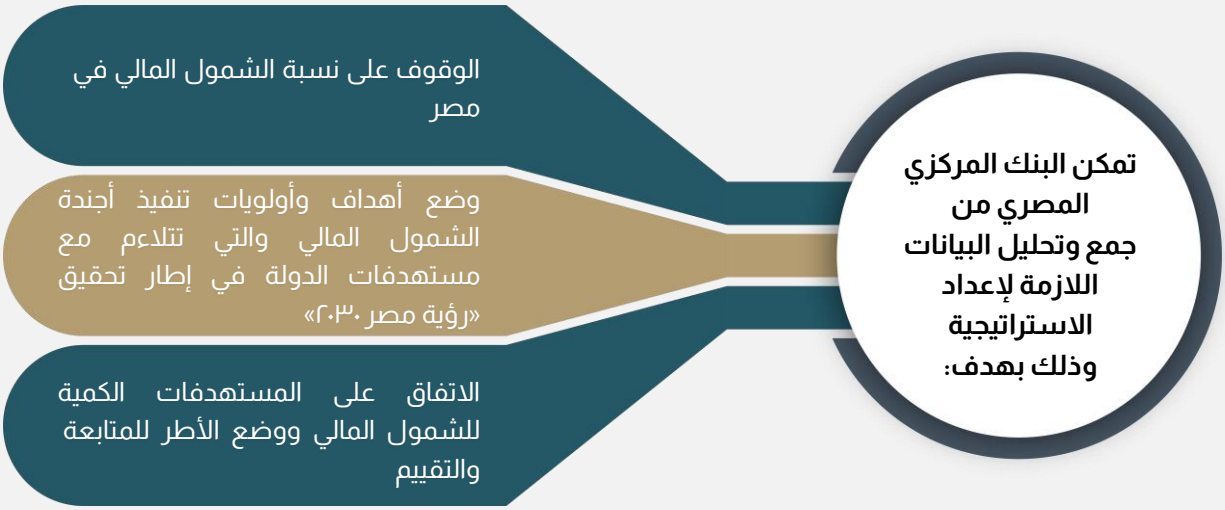

تنفيذ
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH
التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي

1. *اللجنة الخارجية لبيانات الشمول المالي تضم ممثلين عن وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التضامن الاجتماعي، الهيئة العامة للرقابة المالية، البريد المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الشركة المصرية للاستعلام الائتماني وبنك ناصر الاجتماعي*

تعريف الشمول المالي

عرف قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ الشمول المالي على أنه «إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم»

الشمول المالي في استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق عدد من أهداف استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠ » وعلى وجه الخصوص الهدف الخاص بتحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوع بحيث تسعى الدولة من خلال تحقيق الشمول المالي إلى تكامل العدالة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية. وتستهدف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية ووصولها إلى المواطنين الذين يصعب الوصول إليهم في المناطق الريفية والنائية. كذلك يستهدف الشمول المالي تنمية الثقافة المالية للمواطنين وتحسين قدراتهم المالية، وابتكار منتجات مالية تلبي احتياجات المواطنين، ووضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي.

الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي

١- حماية حقوق عملاء البنوك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

٢- التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين، الشركات / المشروعات وبناء قدرات موظفي البنوك، وواضعي السياسات حول مفاهيم الشمول المالي.

٣- تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات غير المالية وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة.

٤- توفير وتيسير حصول الشركات / المشروعات على الخدمات المالية والتشجيع على التحول إلى القطاع الرسمي.

٥- التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية.

٦- الاستمرار في تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية.

٧- تعميق وتوسيع الخدمات المصرفية وتحفيز الادخار.

٨- إتاحة واستخدام الخدمات المالية (المصرفية وغير المصرفية) لكافة فئات المجتمع طبقاً لاحتياجات العملاء.

٩- توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

الإطار العام لاستراتيجية الشمول المالي

في سبيل الوصول إلى توافق حول الإطار العام لرؤية وممكنات ومحاور الاستراتيجية، عقد البنك المركزي العديد من الاجتماعات والمشاورات مع الوزارات والهيئات ذات الصلة على مستوى الدولة وأسفرت تلك الجهود عن التوافق على الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي والإطار العام للاستراتيجية.

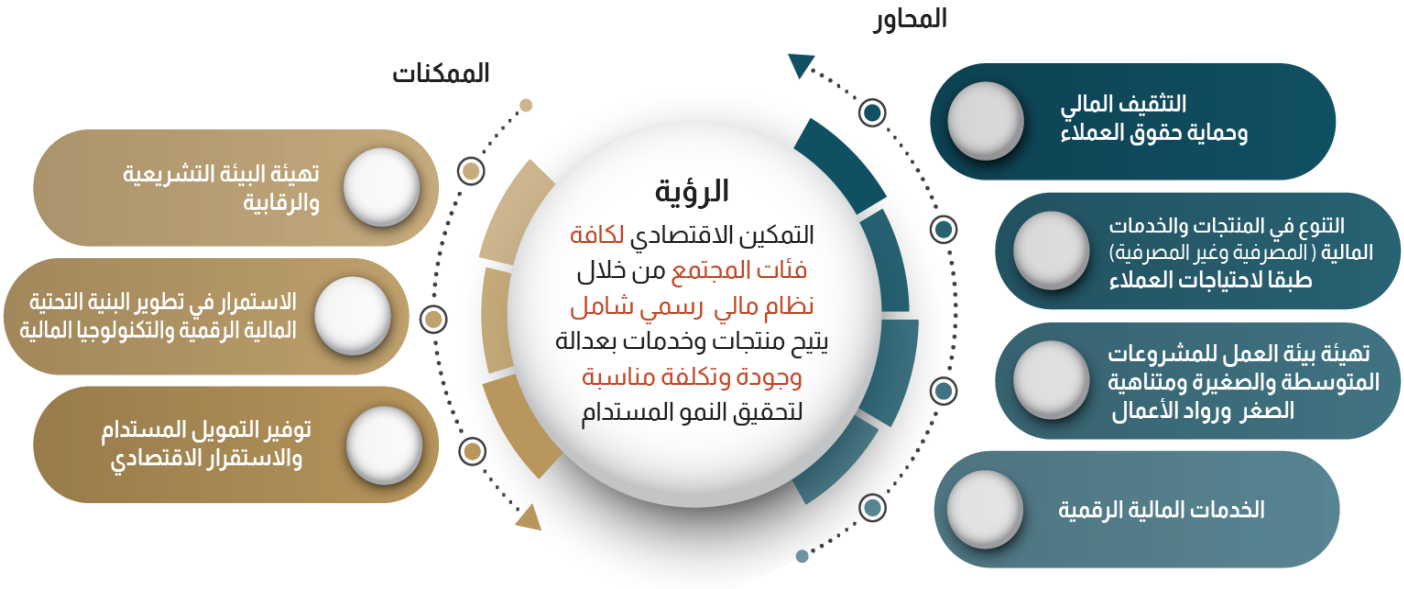

المنهجية المتبعة في صياغة الاستراتيجية

دراسة الفجوات	المسح الميداني للخدمات المالية	أكثر من ٣٥
على جانب العرض	على جانب الطلب	جلسة تشاورية
لجنة البيانات الخارجية	(نُفذ في الفترة بين سبتمبر - ديسمبر 2020)	مع الجهات المعنية
١٠ وزارات وهيئات	عدد الأفراد: ٤٣٦٣ فرداً عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: ٢٦٨٤ مشروعاً	الوزارات القطاع الخاص شركاء التنمية

الاتفاق على أهداف وأولويات تنفيذ أجندة الشمول المالي والتي تتلاءم مع مستهدفات الدولة في إطار تحقيق "رؤية مصر ٢٠٣٠"

١- المسح الميداني للخدمات المالية على جانب الطلب (سبتمبر – ديسمبر ٢٠٢٠)

في إطار الدعم الفني المقدم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، **تم تنفيذ مسح ميداني للخدمات المالية على عينة ممثلة للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (القطاع الرسمي وغير الرسمي) بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء** فضلًا عن إعداد دراسة للفجوات على جانب المعروض من الخدمات المالية بهدف وضع أهداف ورؤية واضحة لصياغة استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥). **ونُفذ المسح الميداني للخدمات المالية** خلال الفترة من سبتمبر – ديسمبر ٢٠٢٠:

أهم نتائج مسح الأفراد (ديسمبر ٢٠٢٠)

الفترة المرجعية للمسح هي الاثنا عشر شهرًا السابقة على تنفيذ المسح

52%

من المواطنين 16 سنة فأكثر يستخدمون النقد في عمليات التحويل

56%

من اجمالي عينة النساء

67%

من اجمالي عينة الرجال

34%

يستقبلون التحويلات المالية من خلال الخدمات المالية الرقمية

11%

يستخدمون الخدمات المالية الرقمية في المدفوعات

48%

من المواطنين اقترضوا

33%

من المواطنين ادخروا

8.2%

الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات

٢- تطور أرقام الشمول المالي على جانب العرض (٢٠١٦ - يونيو٢٠٢٢)

أنشأ البنك المركزي **قاعدة بيانات الشمول المالي** مقسمة حسب النوع للأفراد الطبيعيين باستخدام الرقم القومي (الرقم التعريفي الموحد unique identifier) كأساس لجمع البيانات من البنوك ومقدمي الخدمات المالية بما يشمل البريد المصري. وتشير مؤشرات قاعدة البيانات إلى زيادة كبيرة في معدلات الشمول المالي خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠٢٢ محققة معدل نمو بلغ ١٣١% ليصل إجمالي المواطنين الذين لديهم **حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية**[2] إلى ٣٩,٦ مليون مواطن بما يعادل ٦٠,٦% من إجمالي المواطنين ١٦سنة فأكثر والبالغ عددهم ٦٥,٤مليون مواطن وفق تقديرات السكان في عام٢٠٢٢[3].

نسبة الشمول المالي في يونيو 2022
امتلاك المواطنين 16 سنه فأكثر
لحساب معاملات مالية

تطور أرقام الشمول المالي

٢٠١٦- يونيو ٢٠٢٢

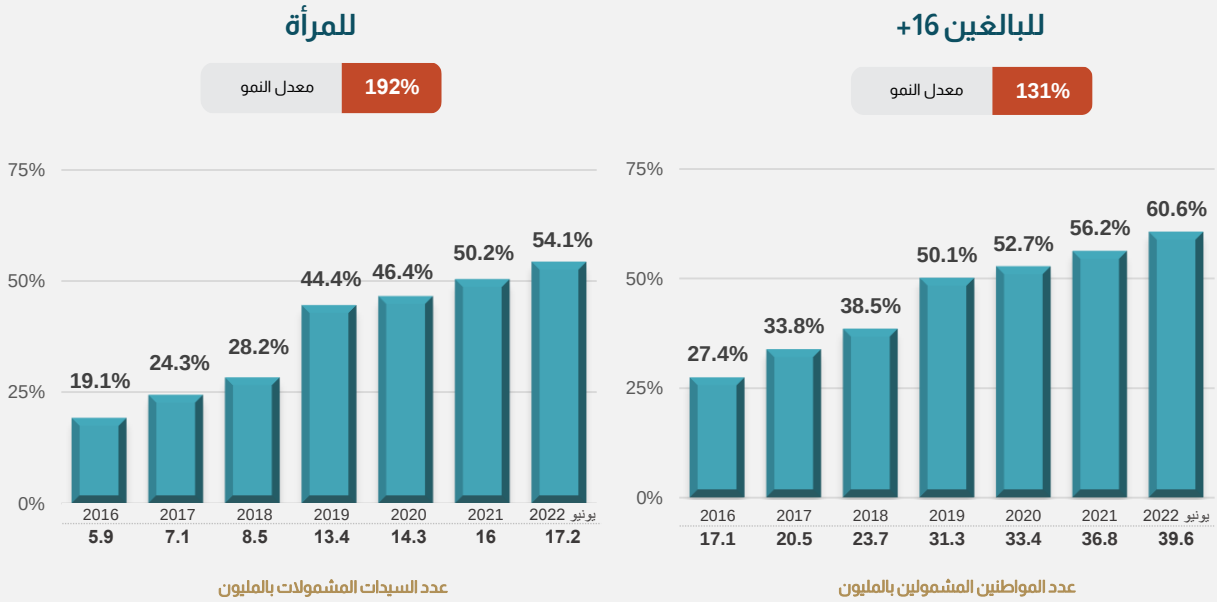

2. حساب المعاملات المالية (transaction account) يشمل الحسابات في البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول، أو البطاقات مسبقة الدفع.

3. تصدر تقديرات عدد السكان من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

أبرز النقاط الواردة في

استراتيجية الشمول المالي (2022-2025)

الصادرة عن البنك المركزي المصري